

الرهائن مزدوجو الجنسية ورقة إيرانية لابتزاز الغرب

لكن هذا يضع الحكومات الأجنبية في موقف صعب في سعيها للإفراج عن السجناء الذين من بينهم الأميركي الإيراني سياماك نمازي المعتقل منذ أكثر من خمس سنوات، والبريطانية الإيرانية نازنين زغاري راتكليف المسجونة في عام 2016 وهي الآن قيد الإقامة الجبرية، وفاريا عادلخاه الفرنسية الإيرانية التي اعتقلت في يونيو 2019 وهي الآن قيد الإقامة الجبرية أيضا.

ويبقى هناك قلق شديد أيضا بالنسبة إلى قضية أحمد رضا جلالى الباحث الإيراني السعودي الذي حكم عليه بالإعدام بتهمة التجسس. وتخشى أسرته أن يبقى جلالى عرضة لخطر الإعدام الوشيك.

**بالموافقة على التبادلات،
إنما يقوم الغرب بتشجيع
إيران على احتجاز المزيد
والسعي للحصول على ثمن
أعلى مقابل الإفراج عنهم**

وقالت رويبا بوروماند، المؤسسة المشاركة لمركز عبد الرحمن بوروماند ومقره واشنطن والذي يناضل من أجل حقوق الإنسان في إيران، "نحن نواجه معضلة، ليس هناك رد سهل".

وأضافت أنه بينما لا يمكن للحكومات الأجنبية السماح لمواطنين أرباء بان يقبوعوا في السجن الإيرانية هناك "شخص لم يرتكب جريمة تجري مبادلتها بشخص ارتكب جريمة".

بعد الإفراج عن مور - غيلبرت، اتهمت وزارة الخارجية الأميركية طهران باعتماد "دبلوماسية الرهائن" بينما حذ وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إيران الشهر الماضي على وقف "حملة الرهائن البشعة هذه".

ويقول ناشطون إن هذا التكتيك قد ترسخ في الفكر السياسي للجمهورية الإسلامية منذ إنشائها تقريبا، بعد عملية احتجاز الموظفين كرهائن في السفارة الأميركية في طهران لمدة 444 يوما من نوفمبر 1979 حتى يناير 1981.

بالنسبة إلى بوروماند، فإن الخطوة المعقولة الوحيدة هي أن تحذر الحكومات الأجنبية المواطنين ومزودي الجنسية من السفر إلى إيران وبالتالي منع تعرض المزيد من الأشخاص لاعتقال.

باريس - تواجه الحكومات الغربية معضلة بشأن كيفية تأمين الإفراج عن رعاياها أو حاملي الجنسية المزدوجة الموقوفين في إيران، حيث يتهم ناشطون طهران باعتماد ما يشبه "دبلوماسية الرهائن" في سعيها لتحقيق تبادل معتقلين.

واحتجزت إيران في السنوات الماضية أجانب وأشخاصا مزدوجي الجنسية بشكل متكرر بتهمة يقول نشطاء وحكومات إنها دون أساس، ولم يطلق سراح السجناء إلا بعد أشهر وأحيانا بعد سنوات من المفاوضات الصعبة. وشملت عمليات الإفراج الأخيرة البارزة عن سجناء أجانب في إيران الأميركيين شيوي وانغ في ديسمبر 2019 ومايكل وايت في مارس 2020 والفرنسي رولان مارشال في مارس أيضا، وكلها ترافقت مع الإفراج عن إيرانيين كانوا موقوفين في الخارج بتهمة مخالفة العقوبات.

وتزايد القلق حول هذا التكتيك الشهر الماضي مع الإفراج عن الباحثة الأسترالية البريطانية كيلي مور - غيلبرت التي أطلقت سراحها في إطار ما بدا أنه عملية تبادل شملت ثلاثة إيرانيين كانوا محتجزين في قضية مخطط تفجير في تايلاند عام 2012 كانت إسرائيل قد ربطته بهجمات ضد مصالحها.

وبينما عبر ناشطون عن فرحهم بالإفراج عن مور - غيلبرت، أبدوا تخوفهم من أنه عبر الموافقة على مثل هذه التبادلات إنما تقوم حكومات أجنبية بتشجيع إيران على احتجاز المزيد من الأجانب والسعي للحصول على ثمن أعلى مقابل الإفراج عنهم.

وقال هادي غيمي المدير التنفيذي لمركز حقوق الإنسان في إيران ومقره نيويورك إنه "على مدى السنوات الماضية، كان من الواضح لنا أن ما نشهده ليس سوى احتجاز رهائن".

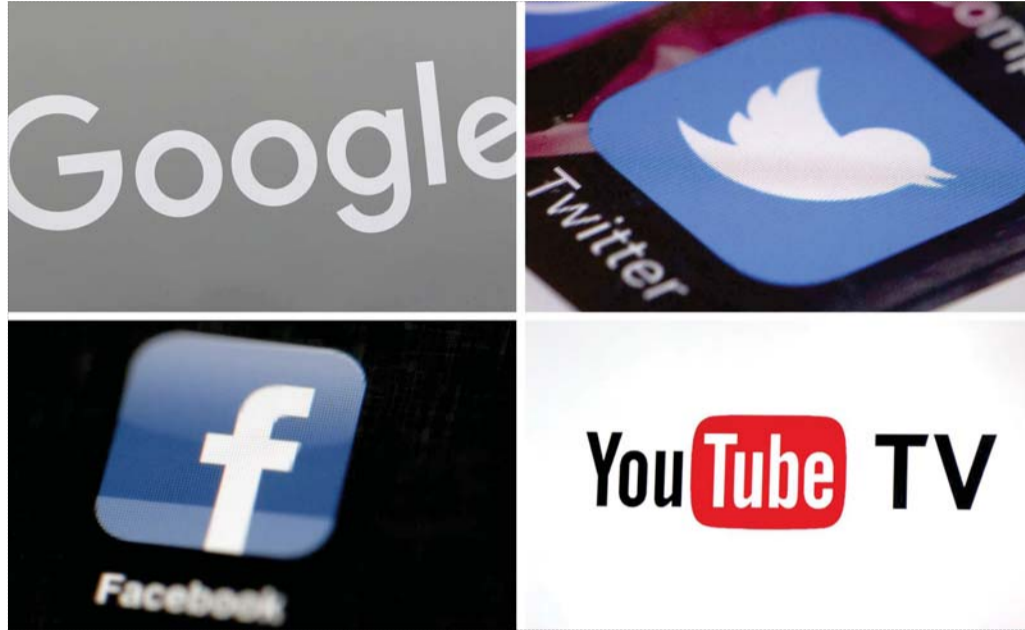
وأضاف غيمي "هذا النوع من المفاوضات إنما يشجع ويقوي احتجاز رهائن من قبل الحكومة الإيرانية".

وترفض إيران بشدة مقولة إن رعايا أجنبية محتجزون كرهائن مشددة على أنهم سجناء بناء على عملية قانونية قام بها القضاء ولا تدخل للحكومة فيها.

لكن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف قال الأسبوع الماضي إن "إيران منفتحة على تبادل سجناء" موضحة أنه إذا تم الإفراج عن سجناء إيرانيين في الخارج فإن "إيران مستعدة للقيام بخطوة مماثلة".

أوروبا أمام معركة موازية ضد الجهاديين على الإنترنت

بروكسل تتبنى مقترحات فرنسية لمكافحة المحتوى الإرهابي



مسؤولية معقدة على عاتق الشركات

التبرعات المالية، وتنسيق التحركات العسكرية للتخطيطات الإرهابية، والأنشطة التي تسعى لتفكر في التخطيطات الإرهابية بين زوار مواقع التواصل الاجتماعي.

وتنوع التقديرات وتعددت بشأن أسباب عدم فاعلية التكتيكات المتبعة في مواجهة الدعاية المتطرفة على شبكة الإنترنت.

ويرى أخصائيو أن الفراغ التنظيمي والقانوني وغياب جهة السيطرة والرقابة على الشبكات المعلوماتية بعدان من الأسباب الرئيسية في انتشار الإرهاب الإلكتروني، وكذلك فإن وجدت قوانين تجرime متكاملة، فإن الجهادي يستطيع الانطلاق من بلد لا توجد فيه قوانين صارمة، ثم يقوم بشن هجومه الإرهابي على بلد آخر توجد فيه قوانين صارمة، ومن هنا تثار مشكلة تناقض القوانين وما هو القانون الواجب تطبيقه؟

ويؤكد هؤلاء أن عدم وجود جهة مركزية موحدة تتحكم في ما يعرض على الشبكة وتسيطر على مدخلاتها ومخرجاتها يعد سببا مهما في تفشي ظاهرة الإرهاب الإلكتروني، حيث يمكن لأي شخص الدخول ووضع ما يريد على الشبكة، وكل ما تملكه الجهات التي تحاول فرض الرقابة هو المنع من الوصول إلى بعض المواقع المحجوبة، أو إغلاقها وتدميرها بعد نشر المجرم ما يريده فيها.

وأشار إيسن إلى أن الحكومات تواجه معركة صعبة ما لم تنسق الجهود مع الشركات التي توفر المنصات التي يستغلها المتطرفون بهذه السهولة.

وقال إن "سهولة الوصول إلى الصور والتسجيلات المصورة بالغة العنف على وسائل التواصل الاجتماعي تعكس فشل شركات التكنولوجيا في الإيفاء بوعودها والتعامل مع انتشار المضمون المتطرف والإرهابي عبر الإنترنت".

وتعهدت فرنسا بالفعل بالتحرك بشكل أقوى ضد المنشورات التي تحض على الكراهية عبر الإنترنت بعد نبح المدرس صامويل باتي على يد جهادي شيشاني، إذ نُشر اسم الأستاذ وعنوان مدرسته في إطار الحملة التي استهدفتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

وتساعد شبكة الإنترنت المنظمات الإرهابية المتفرقة في الاتصال مع بعضها البعض والتنسيق في ما بينها، كما أنها تمتاز بوفرة المعلومات التي يمكن تبادلها.

وتعد مواقع الإنترنت وسيلة مناسبة لتجنيد الشباب الغربي وتحويلهم إلى قتلة افتراضيين تمهيدا ليتحولوا إلى قتلة حقيقيين.

ويشير جيف باردن، الخبير الأمني في قضايا الإرهاب الرقمي، إلى أهمية التحرك السريع للتصدي للجرائم الإلكترونية المنتشرة في التجنيد عبر مواقع التواصل الاجتماعي وجمع

المتطرفة التي يبدو أنها تزداد قوة مع كل عملية قتل مروعة تشهدها البلاد.

ولعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في حشد غضب العديد من المسلمين على خلفية إعادة نشر رسوم كاريكاتورية للنبي محمد من قبل مجلة "نيسارلي إيدو" الأسبوعية الساخرة، ما خلفت تداعيات مأسوية لم يكن بمقدور الأجهزة الأمنية على أعلى مستويات التأهب منعها.

ويشير خبراء إلى أن الإشارات على الإنترنت بمنفذي اعتداءات فرنسا، والتي تحمل خطر إلهام آخرين بالسعي إلى استنساخها، تكشف أنه لا يمكن لفرنسا أن تخوض وحدها معركة وسائل التواصل الاجتماعي.

وانتشرت دعوات لمهاجمة أهداف فرنسية انتشار النار في الهشيم على وسائل التواصل الاجتماعي، ما شكّل مفاجأة لأجهزة الاستخبارات التي كانت على علم بأن البلد يواجه في الأساس خطر ما يعرف بهجمات "الذئب المنفرد" (التي ينفذها شخص بمفرده) والتي عادة يستحيل تقريبا تحديد المخطط لها قبل تنفيذها للعملية.

وقال المدير التنفيذي لمنظمة "مشروع مكافحة التطرف" ديفيد إيسن، إن "الارتفاع الأخير في عدد الهجمات الإرهابية في فرنسا أظهر أننا بحاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، للقيام بعملية ضد انتشار المضمون الإرهابي عبر الإنترنت".

وضع فشل المقاربة الأمنية في مكافحة الظاهرة الإرهابية الدول الأوروبية أمام تحدي تعديل بوصلتها باتجاه اعتماد مقاربة شاملة تستوعب في طياتها تغير أساليب الإرهابيين وتكتيكاتهم، فقد وجدوا في الفضاء الافتراضي ملاذا آمنا لتعزيز قدراتهم على الحشد والتجنيد.

بروكسل - أعلنت دول الاتحاد الأوروبي السابع والعشرون عزمها إقرار تشريعات أوروبية من أجل إزالة المحتوى الإرهابي على الإنترنت، في خطوة أكد دبلوماسيون أنها تأتي استجابة للمقترحات الفرنسية في مكافحة التطرف الإسلامي.

واعتمد هذا الإعلان المشترك لوزراء الداخلية الأوروبيين الجمعة عقب الهجمات على فرنسا والنمسا بعد خمس سنوات على الهجمات الجهادية التي استهدفت باريس في 13 نوفمبر 2015.

وقال الوزراء الذين أحيوا ذكرى ضحايا الهجمات "نؤكد مجددا عزمنا على بذل كل ما في وسعنا لمحاربة هذا الإرهاب الهجوي بطريقة شاملة وبكل الأدوات المتاحة لنا".

وجاء في البيان المشترك للوزراء الذي سحب منتهى الأثر إلى الإسلام الواردة في النسخ التمهيدية في ظل اعتراض بعض الدول، "حربنا ضد الإرهاب ليست موجهة ضد المعتقدات الدينية أو السياسية وإنما ضد تطرف متعصب وعنيف".



ديفيد إيسن
المحرمات تواجه
معركة صعبة ما لم
تنسق جهودها

ودعا البيان المفوضية الأوروبية إلى أن "تدعم بنشاط المبادرات عبر الاتحاد الأوروبي الهادفة إلى فهم أفضل لمصادر الأيديولوجيات المتطرفة في أوروبا وهدفها".

وأضاف "علينا تعزيز التتبع والتدريب الديني ويفضل أن يكون ذلك داخل الاتحاد الأوروبي، بما يتماشى مع الحقوق والقيم الأوروبية الأساسية". وتواجه فرنسا، التي هزتها سلسلة من الاعتداءات، معركة ضمنية تتمثل بحماية مواطنيها من الحملات الدعائية

وطهران - ظهرت بوادر أزمة دبلوماسية بين تركيا وإيران على خلفية أبحاث من قسيده القاها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال مشاركته في احتفال في أنزبجيان، اعتبرتها طهران تدخلا في شؤونها الداخلية وتحريضا على الانفصالية.

وانتقد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الجمعة "الخطأ" الذي ارتكبه الرئيس التركي بتلاوته قصيدة تتضمن دلالات على أن المناطق الشمالية الغربية الإيرانية هي جزء من أنزبجيان.

وكان أردوغان قد القى خطابا الخميس في العاصمة الأثرية باكو خلال احتفال بمناسبة الانتصار العسكري الذي حققته أنزبجيان على أرمينيا بعد ستة أسابيع من القتال حول منطقة ناغورني قره باخ المتنازع عليها.

وكتب ظريف على تويتر "لم يخبر أحد الرئيس أردوغان أن ما تلاه بشكل خاطئ يشير إلى الفصل السري لمناطق في شمال أراس عن الوطن الأم في إيران". وأضاف ظريف متوجها إلى أردوغان "لم يلاحظ أنه كان يقوض سيادة جمهورية أنزبجيان"، متابعا "لا يمكن لأحد التحدث عن أنزبجيان العزيزة".

ووفقا لوكالة "إيسنا" الإيرانية فإن القصيدة تعد "واحدة من رموز الانفصاليين الأتراك". وتعيش في إيران جماعة كبيرة من السكان من القومية الأثرية، وخاصة في

مغازلة أردوغان للانفصاليين تفتح أزمة مع إيران

(ولايات أنزبجيان الغربية والشرقية وأردبيل ورنجان التركية الإيرانية).

ويرى متابعون أن دور إيران في النزاع بين أرمينيا وأنزبجيان سيبقى محدودا، وهو أقرب إلى دور المراقب، لكن تأثيرات الحرب قد تطل لظاهما إيران أكثر من تركيا أو روسيا بسبب قضية "أنزبجيان الإيرانية" ورغبة الملايين من الأذربيجانيين بالانفصال عن إيران والحاق بالوطن الأم في أنزبجيان.

ويقول الخبير في الشؤون الإيرانية اليكس فاتنكا إن الحرب الدائرة بين أنزبجيان وأرمينيا حول إقليم ناغورني قره باخ في داخل الأراضي الأثرية يمثل كابوسا لإيران.

والإيرانيون من القومية الأثرية الذين يعرفون أيضا بالبرانيين الأتراك، هم ثاني أكبر قومية بعد الفرس، حيث يبلغ عددهم نحو 20 مليون نسمة، ما يتعدى 22 المئة من عدد سكان البلاد.

ويتواجد معظم الأذربيجانيين في محافظات أنزبجيان الشرقية وأردبيل ورنجان وأجزاء من أنزبجيان الغربية، وبعاد قليلة في محافظات أخرى مثل كردستان وقزوین وهمدان وغيلان ومرکزي.

ويعد الأذربيجانيون من أهم القوميات التي انتفضت ولبرت عديدة في وجه نظام الشاه محمد رضا بهلوي، حتى نجحوا عام 1945 في إقامة جمهوريتهم، لكن انسحاب السوفييت من شمالي إيران أدى إلى انهيار الجمهورية الوليدة.

الانفصالية لدى الأذربيجانيين، ما دفع بالنظام الإيراني إلى دعم باكو في معركتها ضد برقيان في موقف مفاجئ عزاه مراقبون إلى خشية طهران من انتفاضة أثرية في إيران.

وفيما تتهم باكو، طهران بدعم منظمات إسلامية راديكالية تقوم بنشاطات سرية في جمهورية أنزبجيان، تقول إيران إن أحزابا قومية متنفذة في أنزبجيان تساند مجموعات أثرية إيرانية مستقرة في باكو تطلب بتوحيد ما تصفه هذه المجموعات بأنزبجيان الشمالية (أي جمهورية أنزبجيان الحالية) وأنزبجيان الجنوبية



لا يكف عن التدخل في شؤون الأذربيجانيين

ألمانيا تستأنف عمليات ترحيل السوريين الخطرين

أنجيلا ميركل المكونة من "ائتلاف واسع" يمين-يسار، في مسعى تمديد الحماية المطبقة منذ 2012 لسنة أشهر.

وقال الحزب إن الوضع المحفوف بالمخاطر في سوريا لا يسمح بالدفاع عن عمليات الترحيل إليها.

وتصاعدت الدعوات لتغيير في الموقف منذ توقيع سوري في نوفمبر بشبهة تنفيذ اعتداء دام بسكن في مدينة دريسدن.

وقال المدعون إن الشباب البالغ من العمر 20 عاما، والمتهم بقتل سائح وإصابة آخر بجروح خطيرة، كان مدانا بعد من الجرائم ومعروف بقربه من الأوساط الإسلامية.

وكان يقم في ألمانيا بموجب وضع خاص يمنح للأشخاص الذين ترفض طلباتهم للجوء، ولكن لا يمكن ترحيلهم. وقال بوريس بيستوريوس من الحزب المسيحي الاجتماعي ووزير داخلية مقاطعة سكسونيا السفلى، إنه من الناحية العملية فإن إجراءات الترحيل إلى سوريا يمكن أن تبقى شبه مستحيلة "عدم وجود مؤسسات دولة لدينا علاقات دبلوماسية معها".

لكنه انتقد بشكل حاد رمزية معنى أن تصبح ألمانيا التي استقبلت أكثر من مليون مهاجر، بينهم مئات الآلاف من السوريين، في ذروة أزمة تدفق المهاجرين بين 2015 و2016، أول دولة ترحيل.

وقال بيستوريوس "إنه وضع استثنائي لا نحتاج بالضرورة أن نفتخر به".

برلين - تستأنف ألمانيا بداية من يناير القادم ترحيل مدانين من اللاجئين السوريين أو ممن يصنفون بأنهم خطرين، ما يثير جدلا واسعا في البلاد التي كانت في طليعة الدول المرحة بالسوريين الفارين من الحرب الأهلية.

وقال وزير الدولة في وزارة الداخلية هانس يورغ انغيلكه للصحافيين إن "الحظر العام على الترحيل إلى سوريا سنتنهي مدته في نهاية هذا العام".

وأضاف يورغ انغيلكه "الذين يرتكبون جرائم أو يسعون وراء أهداف إرهابية لإحلاق أذى خطير بدولتنا وشعبنا، يجب أن يغادروا البلاد وسوف يغادرون".

وتابع "نحو 90 سوريا يشتبه في أنهم من المتطرفين، موجودون في ألمانيا". ويتشكل هذا القرار اختراقا في بلد استقبال حوالي 790 ألف سوري منذ عشر سنوات ويضم حاليا أكبر جالية سورية في أوروبا.

وعلقت ألمانيا منذ العام 2012 عمليات الترحيل إلى سوريا بسبب النزاع الدامي الذي أسفر خلال قرابة عشرة أعوام عن أكثر من 380 ألف قتيل والملايين من اللاجئين وحول البلد الذي يحكمه الرئيس بشار الأسد بقبضة من حديد إلى ساحة خراب.

وجاء القرار خلال مؤتمر عبر الهاتف بين وزير الداخلية الفيدرالي المحافظ هورست زيهوفر، الذي كثيرا ما طالب بإنهاء حظر الترحيل، ونظرائه الـ16 على مستوى الولايات.

وقفل الحزب المسيحي الاجتماعي الشريك الأصغر في حكومة المستشارة